مساهمة القطاع الزراعي في تحقيق التنمية الاقتصادية ـ إقليم وادي سوف[1] نموذجا ـ

بقلم
أ. عمار مصطفاوي (*)

ملخص

تطمح الجزائر كدولة نامية لتحقيق التنمية الاقتصادية، من خلال توفير مختلف الظروف والشروط المساعدة على ذلك، والتي من بين مرتكزاتها القطاع الزراعي، باعتباره قطاعا حيويا، يمكن له تلبية حاجيات البلاد المتزايدة من المنتجات الزراعية، والابتعاد عن شبح التبعية الغذائية للخارج، بل والمساهمة في التنويع الاقتصادي، وإقليم وادي سوف بالجنوب سجل تحولا كبيرا في هذا القطاع حيث يمكن أن نعتبره نموذجا ناجحا.

الكلمات المفتاحية: الإقليم، القطاع الزراعي، وادي سوف، تنمية اقتصادية

تمهيد

تعتبر نهاية الثمانينات القرن العشرين نقطة تحول أساسية في مسار النظام الزراعي بإقليم سوف الذي كان يعتمد على الغيطان[2] الموجودة منذ قرون، ويركز في زراعته على النخيل بالدرجة الأولى، وكذا زراعة بعض المحاصيل لهدف معيشي، أو تلبية حاجيات الأسواق المحلية، هذا الوضع تغير ببروز صعود المياه التي بدأت كظاهرة وتحولت لمشكلة، لتؤثر على أغلب مناطق الإقليم بسوف، مما جعل الفلاحين يعملون على تجاوز هذا الوضع الخطير الذي تسبب في تدهور وضعية مجال قرني، فهو من ناحية الزمن قديم لكن من حيث التقنيات متطور واقتصادي، على اعتبار غياب التبذير، فالنخيل تستهلك حاجتها من المياه فقط.

بداية التحول كانت باستغلال المساحات المحاذية للغيطان واستغلت في زراعة البطاطا على الخصوص التي انتشرت في منتصف التسعينات من منطقة تغزوت[3] لتنتقل لكثير من المناطق

(*) أستاذ مساعد "أ" بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة الوادي.
mostefaoui.omar1@gmail.com

بالإقليم، وحققت وفرة في الإنتاج، الذي يفوق في كثير من الحالات ما تنتجه أجود أراضي الشمال وأدى لتوسع مستمر في المساحات.

إشكالية الدراسة:

هل يمكن للقطاع الزراعي أن يكون مساهما فعليا في تحقيق التنمية الاقتصادية؟ وكيف ذلك؟

ويكتسي هذا الموضوع أهمية كبيرة في ميدان البحث، فعلى ضوء الأزمات الاقتصادية وتعددها، ومن خلال ما تنادي به السلطات من ضرورة التنويع الاقتصادي والبحث عن البدائل لتحقيق التنمية ارتأينا في هذه الدراسة تسليط الضوء على الاقتصاد الأخضر كقطاع يمكن أن يساهم في ذلك.

ونهدف من هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على منطقة صحراوية تتمثل في إقليم سوف، والتي على الرغم من قساوة الطبيعة والظروف المحيطة، إلا أن ذلك لم يمنع من بروز مظهر زراعي جديد تجاوز مجال نفوذه المستوى المحلي وأصبح يغطي حاجيات الوطن، بل وصل إلى خارج المجال الوطني.

وتقوم هذه الدراسة على فرضية أن القطاع الزراعي بتوفر إرادة حقيقية للدولة من خلال المرافقة والدعم والتوجيه سيكون بديلا حقيقيا لتحقيق الإقلاع الاقتصادي.

وللإجابة عن هذه الفرضية الأساسية فقد قسمنا الدراسة للمحاور التالية:

I . مساهمة القطاع الزراعي في التنمية المحلية والوطنية

II . معيقات النشاط الزراعي في إقليم سوف

III . الآثار الناجمة عن التحول الزراعي

VI . آفاق القطاع الزراعي بين إدارة الدولة وإرادة الفلاح.

وعن موضوع دراستنا لابد من الإشارة لبعض الدراسات السابقة التي اهتمت بإقليم سوف وتاريخه، والكثير منها لا تعدوا أن تكون مونوغرافيا للمنطقة، أما الدراسات العلمية فنذكر:

مخزومي لطفي: آثار السياسات الحكومية على القطاع الزراعي في بناء نموذج تكثيف محصولي مستدام بمنطقة وادي سوف، رسالة دكتوراه من جامعة المدية في الموسم 2016/2015، وهي دراسة تحليلية اقتصادية لعديد المنتجات الزراعية بمنطقة سوف، وأبرزت النتائج إمكانية أن يكون هناك تكثيف لبعض المنتوجات التي تمتلك ميزة تنافسية حقيقة خاصة منتوجي التمور والبطاطا.

مصطفاوي عمار: القطاع الفلاحي بإقليم سوف بين القديم والجديد، رسالة ماجستير الموسم2001/ 2002 من كلية علوم الأرض والتهيئة العمرانية الجغرافية من جامعة قسنطينة، وقد أبرزت الفوارق بين النظامين الزراعيين القديم والجديد وأبرزت أسباب هذا التحول ومدى

مساهمة مشكلة صعود المياه في ذلك.

وقد اعتمدنا في هذه الدراسة على الميدان والتواصل المباشر بالفلاحين وكذا ملاك الموازين المختصة في وزن شاحنات نقل الخضار نحو ولايات الوطن، إضافة إلى المعطيات الإحصائية التي من المصالح المختصة (مديرية المصالح الفلاحية ومديرية الموارد المائية)، وكذا الديوان الوطني للإحصاء ووزارة الفلاحة، وقد اعتمدنا على مجال زمني للدراسة للفترة 1999-2014 وهي الفترة التي تتوافق مع المخططات الخماسية وبرامج الدولة المختلفة.

I. مساهمة القطاع الزراعي في التنمية على المستويين المحلي والوطني :

للوقوف على مساهمة القطاع الفلاحي في التنمية ارتأينا دراسة ذلك على المستوى المحلي من خلال أثر التحول في النشاط محليا ثم معرفة مدى مساهمة ذلك على المستوى الوطني

1.I مساهمة القطاع الزراعي على المستوى المحلي في إقليم وادي سوف:

شهد الإقليم تحول جوهريا في النظام الزراعي الذي كان يرتكز على زراعة النخيل بالطريق التقليدية وما تعرفه من تنوع[4]، إلى نظام زراعي جديد مختلف ويظهر ذلك خلال تطور المساحات المستغلة زراعيا (SAU) حيث انتقلت إلى الضعف سنة 2014 ووصلت لـ 46921 هكتار، وعمدت الدولة لتقديم الدعم لمختلف المنتجات الزراعية خصوصا النخيل الذي تدهورت وضعيته بالإقليم بسبب مشكلة صعود المياه -الناجمة عن الاستغلال غير العقلاني البشري[5] وتدخله المفرط مما أدى لخلل في النظام القائم- وذلك بدعم زراعته في مختلف البرامج خاصة ما تعلق بالامتياز الفلاحي، والذي أصبح يحظى باهتمام دولي على اعتبار أن الزراعة عامل مهم في تحقيق التنمية[6].

مختلف الصعاب التي واجهها الفلاحون لم تقف عائق أمام إدارة الفلاح السوفي، ولا أدل على ذلك المساحات الواسعة من البطاطا التي غيرت طبوغرافية المجال، حيث وبلغت مساحات البطاطا سنة 2012 حوالي 80% من المساحة المستغلة الزراعية بالإقليم، وساعد هذا التوسع المردود الاقتصادي الكبير لهذا المنتوج، ويظهر تطور مساحات البطاطا مقارنة بالمساحات المخصصة لمحصول البطاطا من خلال الجدول:

جدول رقم "01" نسبة المساحة المستغلة في زراعة البطاطا للفترة 1999-2016:

الموسم	المساحة المستغلة زراعيا (هكتار)	مساحة البطاطا (هكتار)	النسبة %
1999/1998	17678	614.3	3.47
2000/1999	17737	804	4.53
2001/2000	17747	707.4	3.98
2002/2001	18374	165.4	9.00
2003/2002	19200	2522.5	13.13
2004/2003	20331	4403	21.65
2005/2004	25872	6693	30.60
2006/2005	23662	7340.5	31,02

30.05	7180.5	23889	2007/2006
42.94	11237	26168	2008/2007
54.71	14173	25902	2009/2008
60.14	18766	31200	2010/2009
66.86	23957	35829	2011/2010
79.30	30159	38031	2012/2011
78.39	34980	44623	2013/2012
70.00	33000	46921	2014/2013
70.07	33000	47092	2015/2014
71.14	35000	49192	2016/2015

المصدر: معالجة معطيات مديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي 2014.

ومن جانب آخر ولتبرير الدافع الاقتصادي وراء هذا الخيار، فقد تجنب الكثير من الفلاحين بالإقليم البطاطا الموسمية على الرغم من مردودها الكبير لتجنب المنافسة مع المناطق المنتجة الأخرى مثل عين الدفلى، معسكر، سطيف .... الخ، واختيار نوع البطاطا المتأخرة والتي بالرغم من وجود بعض المنافسة إلا مخاطر زراعتها بالولايات المعنية أكبر بسبب تساقط الأمطار مما يجعل ولوج الأسواق أكثر أريحية (المنحنى رقم " 01").

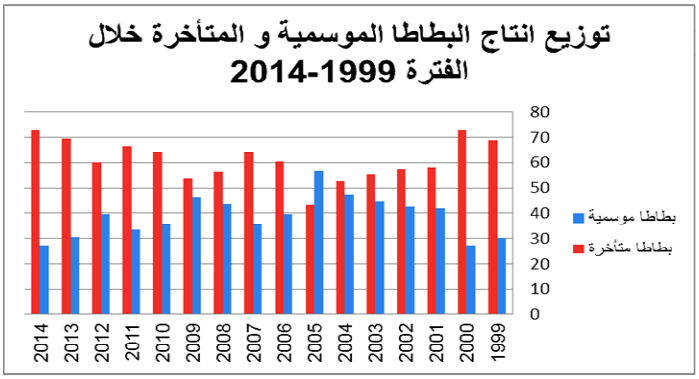

المصدر: معالجة معطيات مديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي 2014.

إضافة لمنتوج البطاطا، هناك منتوجات أخرى عرفت اهتماما كبيرا بالمنطقة مثل الطماطم التي اختصت بها بلدية المقرن، وكذا منتوج البطيخ والتبغ، أما زراعة الزيتون فعلى الرغم من الدعم الكبير من الدولة إلا أن الصعاب التي يواجهها الفلاحون تجعل هذا المنتوج مهدد، وما يشار له أن هناك بلديات بالإقليم اختصت بالإنتاج الفلاحي وحافظت على ذلك وهي بلديات قمار، الرقيبة، حاسي خليفة، الدبيلة، وطريفاوي، سيدي عون، المقرن وهي تقع شمال الإقليم، أما باقي البلديات فلها توجهات أخرى خاصة تربية المواشي بالجهة الجنوبية

محليا استطاع الفلاح السوفي بجهوده المتواصلة وعمله الدؤوب على التحسين من مستواه

المعيشي بفضل زيادة المدخول الذي يحصل عليه من القطاع الزراعي ويظهر ذلك خلال النمط العمراني وأشكال البنايات ومظهرها الخارجي الذي تغير وانتقل نحو الأحسن.

1.1.I تحسن المستوى المعيشي:

ولمعرفة ما يجنيه الفلاح السوفي من مدخول مختلف المنتجات والمحاصيل الزراعية، سنحاول أن ندرس كلفة الإنتاج لأهم المحاصيل الزراعية وحجم الفوائد التي يحصلون عليها.

أ-الكلفة الإجمالية لإنتاج النخلة الواحدة

قصد الحصول على الكلفة الإجمالية لـ 1 هكتار من النخيل تم التواصل مع مجموعة من الفلاحين من مناطق مختلفة من الإقليم لمعرفة متوسط الفائدة التي يجنيها الفلاح من الهكتار من النخيل وتبين أن أغلب الفلاحين يكتفون بصيانة النخيل ومداواته ضد البوفروة7 الذي يكون على عاتق الدولة ، وأعمال التلقيح، وبالتالي ما يحصلون عليه في نهاية المطاف هو فائدة جني المحصول على اعتبار ان متوسط المردود هو 60 كلغ/النخلة في مختلف الأنواع.

والأسعار في سوق الجملة تختلف حسب النوعية وهي كالتالي:

النوعية الجيدة: بين 120.00 دج – 250.00 دج

النوعية المتوسطة: بين 80.00 دج- 120.00 دج

النوعية الرديئة: بين 40.00 دج- 80.00 دج

وهي أسعار سوق الجملة للتمور خلال الموسم الفلاحي 2015 – 2016.

وبالنسبة للنوعية الممتازة والتي تنتج على مستوى المزرعة النموذجية الضاوية ببلدية الوادي فالتكاليف [8] هي كالتالي:

مختلف التدخلات على النخلة الواحدة (عناية، تلقيح، تسميد....إلخ): 5.000.00 دج.

المردود: 2 قنطار للنخلة. (من النوع الجيد دقلة نور)

الأسعار: 200.00 دج المتوسط.

أي أن متوسط ربح النخلة الواحدة هي 45.000.00 دج

ويتم تصدير 50% من المنتوج للخارج بحسب المشرفين على المزرعة (المداخيل بالعملة الصعبة).

ب- التكلفة الإجمالية لمحصول البطاطا للهكتار:

المصاريف:

الغبار: 150.000.00 دج

.....البذور: 150.000.00 دج

.....أسمدة: 15.000.00 دج

.....أدوية: 15.000.00 دج

....يد عاملة: 50.000.00 دج

.....كهرباء: 20.000.00 دج

.....أخرى: 50.000.00 دج

المجموع ..... 450.000.00 دج

المردود.....250ق/هـ (كمتوسط)

أي أن كلفة البطاطا للكيلوغرام هي 18دج/كلغ، بمعنى أن الفلاح ليحقق ربحا يجب أن يبيع بسعر يفوق 18 دج/للكيلوغرام، والفلاحين عادة ما يبيعون منتجاتهم بالجملة والأسعار تتراوح في سوق الجملة بين 23 دج إلى 30 دج، أي أن الربح الصافي يتراوح بين 125000.00 – 250000.00 دج للهكتار الواحد خلال 3 أشهر.

ورغم هذا تبقى مخاطرة الفلاحين كبيرة خلال السنوات التي تكون فيها الأسعار منخفضة مثلما حصل سنة 2015 حين انخفضت الأسعار إلى ما دون الـ18دج، أي أقل من كلفة الإنتاج[9]، ويكمن الحل في لجوء الفلاحين لغرف التبريد مما قد يشكل عبئا إضافيا ح ليعاد بيعها حين ترتفع الأسعار.

ج- التكلفة الإجمالية لمحصول الطماطم / الهكتار

المصاريف:

.....بذور: 105.000.00 دج

.....غبار: 15.000.00 دج

.....أسمدة : 20.000.00 دج

.....أدوية: 20.000.00 دج

.....يد عاملة: 150.000.00 دج

المجموع:..... 605.000.00 دج.

المردود: 600 ق/هـ(كمتوسط)

أي أن تكلفة إنتاج الطماطم للكيلو غرام هي 10 دج، وأسعارها في سوق الجملة تتراوح بين 13 و20 دج، أي أن الربح الصافي يكون بين: 17.500.00 دج – 5.950.000 دج.

ويطرح نفس المشكلة في السنوات التي تنخفض فيها الأسعار مثلما حدث الموسم 2014 – 2015 حين وصلت الأسعار لـ 10 دج أي أنها تغطي تكاليف الإنتاج فقط مما يجعل الفلاحين

يتجنبون زراعتها لاحقا. خصوصا في ظل عدم كفاية غرف التبريد وعدم وجود مصانع تحويل الطماطم بالمنطقة.

د- تكلفة إنتاج البطيخ الأحمر في الهكتار

هناك أشغال إضافية تتكرر كل سنة وتتمثل في أشغال التهيئة الأرضية وكذا الزرب (حماية من الرياح).

المصاريف:

.....الزرب+ التهيئة+البذور: 100.000.00 دج

.....يد عاملة: 50.000.00 دج

المجموع:.....: 1.005.000.00 دج

المردود: 500 قنطار / الهكتار.

وتبلغ أسعار البطيخ الأحمر في السوق بين 25.00 دج- 40.00 دج

أي أن الربح الصافي يتراوح بين 250.000.00 – 750.000.00 دج.

وهو ما جعل هذه الزراعة تشهد نوعا من التوسع في السنوات الأخيرة على الرغم من عدم تشجيع الدولة لها بحكم استهلاكها الكبير للمياه.

ذ- تكلفة إنتاج الفول السوداني في الهكتار

المصاريف:

.....البذور: 60.000.00 دج

.....الأسمدة: 30.000.00 دج

.....الأدوية: 20.000.00 دج

.....اليد عاملة: 100.000.00 دج

المجموع.....: 210.000.00 دج

المردود: 25 ق/ الهكتار.

أي أن سعر الكلغ يكلف حوالي 84.00 دج.

وأسعار البيع في سوق الجملة تتراوح بين 100.00 دج – 170.00 دج.

بمعنى أن صافي الربح يتراوح بين 90.000.00 – 240.000.00 دج.

و- تكلفة إنتاج التبغ في الهكتار

بالنسبة لمحصول التبغ فهو يزرع ببعض المناطق شمال الإقليم

المصاريف

.....البذور: 5000.00 دج.

.....الأسمدة: 20.000.00 دج

.....الأدوية: 10.000.00 دج

.....مصدات الرياح(الزرب) ليست سنوية: 50.000.00 دج

.....الكهرباء: 15.000.00 دج

المجموع: .....:.100.000.00 دج

المردود 15 ق/ هكتار.

سعر البيع محدد من المؤسسة الوطنية للتبغ والكبريت 120.00 دج/كلغ أي أن الربح الصافي يقدر بـ 80.000.00 دج. واليد العاملة عائلية ولا تحتاج إلى يد عاملة من خارج العائلة.

وعلى اعتبار أن مختلف الزراعات هي موسمية، وتستغرق لفترة زمنية لا تتجاوز الـ 03 أشهر، فإن الربح المادي لمختلف المنتجات يعتبر مهم، وهو الأمر الذي أدى بالتالي لتحسين دخول الفلاح الذي تحول في كثير من الحالات لتاجر بهدف ممارسة النشاط الزراعي لتحقيق الربح المادي، الأمر الذي جعل الكثير من ممارسي هذا النشاط هم في الأصل عمال وإطارات في قطاعات إدارية وأخرى مستقلة، وفي محاولة لإعطاء إحصائية تعبر عن ممارسي النشاط الفلاحي، كنشاط ثانوي، وجدنا تحفظ كبير ممن قابلناهم وحاولنا الحصول على ذلك، وفي الميدان وجدنا الأطباء والمعلمين والتجار ممن يستغلون مساحات زراعية للإنتاج الزراعي وحتى تربية المواشي.

I-1-2 الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية

بفضل وفرة المحاصيل الزراعية وتطور المساحات الزراعية، استطاع القطاع الفلاحي أن يجعل الإقليم مكتف ذاتيا من مختلف المنتجات الزراعية خاصة الخضروات المختلفة المنتجة محليا، وبقيت تبعية المنطقة فقط في الفواكه التي بقيت مساحاتها وإنتاجها ضعيف لطبيعة المنطقة الصحراوية التي لا تلائم مثل هكذا أنواع من المنتجات الزراعية.

وتوجد في مختلف بلديات الإقليم أسواق يومية تعرض فيها مختلف المنتجات الفلاحية الطازجة ومن مختلف أنواع الخضروات وبالإضافة للبطاطا والطماطم، هناك الكوسة والخيار والبصل والفلفل الحلو والحار....إلى غير ذلك من المنتجات، ولا أدل على الوصول إلى مرحلة الاكتفاء هو الانتقال لتصدير الفائض من الإنتاج إلى الولايات الشمالية من الجزائر.

I-1-3 تقليص نسب البطالة

بلغ عدد المشتغلين بقطاع الزراعة 122000 عامل10 بين دائم وموسمي حيث تراجعت نسب البطالة بالإقليم لأقل من 07% خلال السنوات الأخيرة وفقا لمديرية التشغيل، وتعتبر

توفير مناصب العمل من بين أهداف سياسة التجديد الريفي المعلنة من الدولة [11] .

إذ أن الفلاحة فتحت أفاقا جديدة للتشغيل خصوصا مع دخول الكثير من المشاريع الصناعية الغذائية مرحلة التنظيم من خلال مناطق النشاط التي أنشئت في الكثير من بلديات الإقليم، خصوصا بلدية واد العلندة (مطاحن، معار الزيتون....إلخ)، وكانت سنة 2007 بداية للمنحنى التصاعدي لليد العاملة الزراعية [12] .

منحنى رقم " 02 "

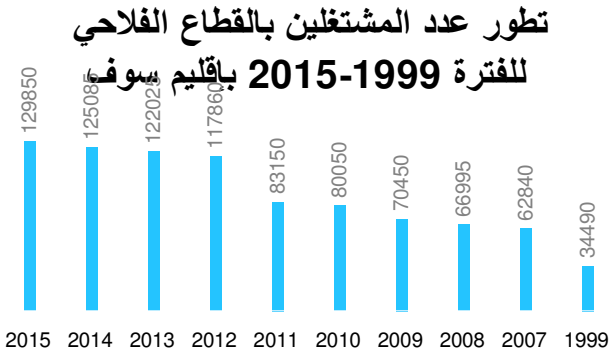

المصدر: معالجة معطيات مديرية التشغيل ومديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية الوادي 2016

I -2- مساهمة القطاع الزراعي بإقليم سوف على المستوى الوطني

حقق إقليم سوف أرقاما مهمة في إنتاج بعض المحاصيل الفلاحية واحتلت مراتب متقدمة على المستوى الوطني لاسيما في إنتاج البطاطا، حيث احتلت الولاية ممثلة في الإقليم المرتبة الأولى وطنيا بداية من سنة 2012 بنوعيها الموسمي والمتأخرة، وهذه النتائج مؤشر قوي على مستقبل الفلاحة بالإقليم والجنوب عموما، وقد أصبحت الولاية تغطي 21.3٪ 13من الإنتاج الوطني في الموسم 2015-2016، ويبلغ إجمالي الإنتاج الزراعي بالإقليم حوالي 16 مليون قنطار في مختلف المنتجات وهي بذلك تحتل المرتبة الثانية وطنيا محققا دخلا ماليا يقدر بـ 132.4 مليار دج (مديرية المصالح الفلاحية 2014).

من خلال هذه الأرقام يمكن القول أن الزراعة بالإقليم تشكل رافدا أساسيا للتنمية الاقتصادية الوطنية على الرغم من كل الظروف (الطبيعية، العوائق الإدارية، الكهرباء، المسالك...الخ).

II - معوقات النشاط الزراعي بالإقليم

بالرغم من احتلال الإقليم الريادة في عديد المنتجات الزراعية سيما البطاطا والتمور والفول السوداني، وكذا الاكتفاء الذاتي من الكثير من منتوجات الخضروات إلا أن المعيقات التي يواجهها الفلاحين بالإقليم كبيرة، وإن تم تجاوزها، فستحقق واد سوف معجزة في المساحات والإنتاج، ورغم كل ذلك فقد بدأت فعليا في التصدير والانتقال لمرحلة جديدة من الدورة الاقتصادية.

ومن خلال العمل الميداني والتواصل مع الفلاحين حاولنا تلخيص أهم المشاكل فيما يأتي:

II -1 مشكل العقار الفلاحي وتسوية الوضعيات: في الكثير من المناسبات تؤكد الدولة أن اهتمامها بالقطاع الزراعي يعتبر من أولياتها وتشير الأرقام أن نسبة تسوية وضعيات العقار للمستفيدين لم تتجاوز 48.90%وهذا بالنسبة لمن تجاوزت مدة استفادتهم الخمس سنوات التي يقرها القانون، وبالنسبة لمن حصلوا على قرار الشرط الفاسخ فنسبتهم بلغت 44.62% وتم إلغاء ما نسبته 32.26% أما ما تعلق بعملية تحويل حق الانقطاع إلى حق الامتياز بلغت نسبة 23.10% بإجمالي مستثمرين بلغ 13034 فلاح، وهي تظهر حسب البلديات في إقليم سوف بالمنحنى.

منحنى رقم "03 "

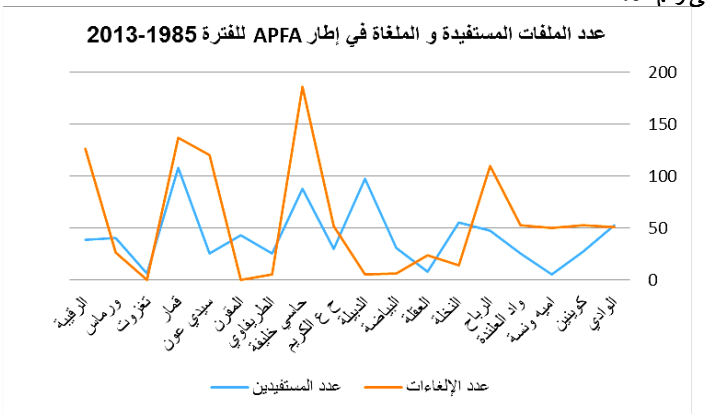

المصدر: معالجة معطيات مديرية المصالح الفلاحية 2013

II -2 الكهرباء الريفية: سطرت السلطات على مستوى ولاية الوادي برنامجا لبلوغ 551.416 كلم شبكة كهرباء فلاحية خلال المخططات المختلفة بداية من ل1999 لغاية 2014 (البرنامج الخماسية)، ولم يتحقق منها سوى 57% وذلك يرجع لمشاريع الكهرباء الكبيرة التي استفادت منها ولاية الوادي، وعدم قدرة الشركة الوطنية للكهرباء والغاز على إكمال هذا

البرنامج، وما بين الصعوبات الأخرى التي تواجه عمليات الإنجاز هو تسوية الأرضيات لإيصال الأعمدة وهو أمر يعيق مؤسسة سونلغاز لإتمام ذلك في أوقات محددة، فالوضعية الاحتكارية لمؤسسة الكهرباء زادت من تعقيد الوضع، ورغم ذلك فالفلاحين وصلوا إلى نقاط بعيدة عن مصادر الكهرباء واستعانوا بالمولدات الكهربائية لعشرات الكيلومترات في تحد واضح يضاف إلى قساوة الطبيعة وهو أمر يشكل عبئا إضافي من حيث التكلفة المادية.

II -3 المسالك الفلاحية: برمجت السلطات مسالك فلاحية يقدر طولها بـ 1070.85 كلم بلغت نسبة الإنجاز 87% أي أن هذا البرنامج حقق نسبا متقدمة ورغم ذلك يبقى حجم المسالك الفلاحية قليلا مقارنة بطبيعة المنطقة، مما أدى بسلطات المنطقة وفلاحيها للاستعانة بسيارات الدفع الرباعي.

II -4 الدعم وصعوباته: أطلقت الدولة عدة مبادرات لدعم القطاع الفلاحي والنهوض خصوصا بالمناطق السهبية وكذا مناطق الجنوب، ومن بين البرامج هو الاستفادة من القروض ، أولهما قرض الرفيق[14]، وقرض التحدي والتي لا تمنح إلا لمن استفاد من الشرط الفاسخ وهو ما ليس موجود الإقليم، وإن وجد فإن الدعم لا يشمل بعد التجهيزات المصنعة محليا مثل آلة الرش المحوري وكذا آلات زراعة وحصاد البطاطا، أذن فالدعم أهمل خصوصيات لفلاحي المنطقة، ويشار أن الدعم استفاد منه بعض الدخلاء على القطار الفلاحي، كون المعاينة الميدانية للمصالح المعنية يكون فقط على المساحة المزروعة، وليس على دخولها مرحلة الإنتاج الفعلي.

II -5 غياب أسواق الجملة بالإقليم وصعوبة التسويق: يضطر الفلاحون لبيع منتجاتهم في مزارعهم،ويضطر التجار للوصول لها وأخذ المحصول بشكل مباشر، وهذا الأمر يشكل عامل رئيسي لخسارة أرباح محتملة في ظل عدم وجود أسوق للجملة، فكيف لإقليم يحتل المراتب الأولى في العديد من المنتجات لا يوجد به سوق جملة واحد، يستجيب للشروط البيئية وقربه من شبكة الطرق، مع العلم أنه تم تسجيل مشروع لإنجاز هذا السوق في إطار البرنامج التكميلي لسنة 2014 ولا زال يراوح مكانه، ويتكفل بتسويق مختلف المنتجات الوسطاء في العملية، فالتاجر يجتهد طوال السنة ويكون له هامش ربح محدود، وفي الأخير يحصل الوسطاء على أرباح تصل لضعف ما يحصل عليه الفلاحون.

II -6 الكلفة المرتفعة: في عديد مناطق الإقليم تتطلب عمليات تهيئة الأرض وتسويتها مبالغ ضخمة هذا من جهة، ومن جهة ثانية تعرف تربة المنطقة بأنها تربة هيكلية، بمعنى أنها بحاجة للتخصيب للحصول على مردود جيد وهو ما سيستعمل لأجله الفلاحون الغبار الذي يجلب من خارج الإقليم وبأسعار مرتفعة (السعر بين 80000.00 دج و120000.00 دج

للشاحنة)، وكذا الكهرباء وحفر البئر، واستعمال طرق الحماية من الرياح والتي يتم تجديدها باستمرار (الزرب والجريد)، ففي بعض المنتجات خاصة البطاطا وفي حال وفرة المنتوج سنة معينة فقد تنخفض أسعار البيع إلى ما دون التكلفة الذي يقدر بحوالي 25 دج /كلغ.

II -7 نقص اليد العاملة: تراجعت اليد العاملة المؤهلة الفلاحية، ويظهر ذلك خصوصا في نظام الزراعة القديم حيث لا يكاد أصحاب الغيطان من يقوم بعمليات الاعتناء بالنخيل وتلقيحها، وهو مشكل مطروح كذلك في القطاع الجديد حيث يفضل الكثير من الشباب الأعمال الأقل جهدا والأكثر ربحا، ومن خلال مواسم جني محصول البطاطا، لاحظنا تواجد عمال من خارج الإقليم (ورقلة، وحتى اللاجئين الأجانب) يبيتون بالقرب من أماكن المزارع بحثا عن العمل، وهذا النقص في اليد العاملة جعل الفلاحين يلجئون إلى استعمال آلات زرع وحصد المحصول التي أصبحت تصنع محليا.

III – الآثار الناجمة عن التحول في الأنشطة الزراعية

أدى التحول في النشاط الزراعي في إقليم سوف إلى تحول المظهر العم بداية من طبوغرافية المنطقة وحتى إلى أشكال المساحات الزراعية التي تظهر من الجو كحدائق دائرية الشكل، وقد أدى هذا التغيير إلى حدوث تأثيرات على المحيط وعلى الإنسان منها ما هو إيجابي ومنها ما هو سلبي.

III-1- المؤثرات الإيجابية:

من إيجابيات توسع المساحات الزراعية نذكر ما يلي:

III-1-1- الحد من زحف الرمال: تعاني المنطقة بحكم طابعها الصحراوي وبحكم تكويناتها الرملية المتحركة، التوسع الكبير في المساحات الزراعية، جعلت حركة الرمال أقل بحكم وجود غطاء نباتي ومصدات الرياح (الزرب) المحيط بالمساحات الزراعية أقل حدة من قبل، بالتالي فالغطاء النباتي ساهم بطريقة غير مباشرة في الحد من زحف الرمال.

III-1-2- انتشار الثقافة الزراعية بين الفلاحين: تكتسب الثقافة في مجال النشاط الزراعي من خلال التجارب والاحتكاك بالخبرات وقد ساهمت الدولة عن طريق الترخيص بفتح مكاتب دراسات مختصة في الهندسة الريفية التي يلجأ إليها الفلاحين خصوصا إذا ما تعلق الأمر بالحصول على الدعم، وكذا انتشار محلات بيع الأسمدة والمبيدات التي يشرف عليها مهندسين زراعيين الذين يبيعون المنتجات وفي نفس الوقت يقومون بدور المرشدين الفلاحيين، ومن جانب آخر عملت مديرية المصالح الفلاحية إلى مرافقة الفلاحين عبر حصص إذاعية يومية على أمواج إذاعة الوادي، مما جعل الفلاحين يحسنون من أدائهم يبحثون دوما عن حلول لمختلف المشاكل والأمراض، والطرق والتقنيات المساعدة في المحافظة على المحاصيل والحصول على

المردود الجيد، وكذلك اشتراك الفلاحين في المعارض السنوية التي تقام للتعريف بالمنتجات الفلاحية وكذا أنواع البذور والأسمدة وبإشراف من غرفة الفلاحة وبمشاركة مؤسسات وطنية ودولية.

III-1-3- التنوع في المحاصيل: استطاعت الولاية والإقليم أن تكون رقما مهما في المعادلة الزراعية بالوطن، حيث أنها لم تحتل المراتب الأولى في إنتاج التمور فقط، بل تعدى الأمر إلى البطاطا والطماطم وبعض المحاصيل الحقلية الأخرى، إضافة إلى التبغ والفول السوداني. وبالإقليم وصل التنوع إلى درجة اكتفاء السوق المحلي وتصريف الفائض نحو الولايات الشمالية، وفي بعض المحاصيل بدأ العمل فعليا في التصدير إلى الخارج، مما جعل الإقليم يساهم في الاقتصاد الوطني بالحصول على العملة الصعبة، وهو ما يسمح بفتح آفاق واسعة للنشاط الزراعي عموما.

III-1-4- خلق مناخ محلي: أن وجود المساحات الزراعية وقربها من المناطق العمرانية خلق مناخات محلية تميزها الرطوبة خصوصا في فصل الصيف، وجعلت الكثير من السكان يحسون بهذا التغير المناخي بشكل ملموس خصوصا الساكنة بالقرب من المناطق الزراعية.

III-2- المؤثرات الإيجابية:

ومن سلبيات هذا التحول نذكر ما يلي:

III-2-1 التأثير على البيئة والمحيط وانتشار بعض الأمراض:

بسبب الغبار الذي يجلب من الولايات الشمالية والذي يتمثل خصوصا في فضلات الدجاج الذي يستعمل كسماد عضوي لتخصيب الأراضي والذي تسبب في انتشار بعض أمراض الحساسية وحالات الاشمانيوز التي عرفت تصاعدا في المنطقة، بسبب طرق جلبه في الشاحنات وكذا تجميعه ووضعه داخل المناطق العمرانية مما ساهم في انتشار الروائح الكريهة التي تفوح من المناطق الفلاحية خصوصا وهي ظاهرة أثرت بشكل مباشر على المنطقة وأثرت على السكان وصحتهم وهو أمر أثار ردود فعل منهم حيث كثرت المطالب بتنظيم عمليات جلب الغبار واتخذت السلطات الولائية قرارا بفتح نقطة تجميع للشاحنات على مساحة 40 كلم من عاصمة إقليم الولاية، ورغم ذلك بقي المشكل مطروح في ظل غياب أراده حقيقية لتنظيم العملية وفرض طرق معينة لجلب الغبار بوضعها في أكياس بعد تجفيفه وتعرضه للشمس، وليس في حالة رطبة ومحملا بالحشرات والذباب الذي أصبح ظاهرة في الإقليم وانتشر بشكل رهيب في السنوات الأخيرة مما تسبب في حالات الإسهال للأطفال وحتى الكبار.

III-2-2 الحد من التوسع العمراني:

إن الاعتداءات المستمرة على الأراضي الفلاحية ووجود الكثير منها داخل المحيطات العمرانية أصبح يشكل عائقا وحاجزا أما التوسع العمراني للمدن ولا أدل على ذلك أن بلدية الوادي عاصمة الولاية والإقليم توقفت بها عملية التوسع شرقا بسبب وجود محيط وزيتن الذي بالكاد يكون داخل المحيط العمراني، وكذلك الأمر بالنسبة لعديد البلديات الأخرى، كتغزوت وحاسي خليفة، سيدي عون، والمقرن وورماس وغيرهم.... إلخ.

III-2-3 بداية التخلي على القطاع الزراعي القديم:

لأن توسع الاستثمار في القطاع الزراعي الجديد أثر بشكل مباشر على القطاع الزراعي القديم الذي عرف عزوفا وتراجعا في اهتمام السلطات المحلية، ونلاحظ ذلك من خلال تدهور وضعيات الغيطان ويساعد ذلك عدم وجود شباب من أخذوا زمام المبادرة للاعتناء بالنخيل والقيام بمختلف عمليات التلقيح ومداواة مختلف الأمراض الذي يصيبه مثل "البوفروة" و"البيوض"[15] هذا الأمر جعل هذا الانتقال يعجز عن التخلي على النظام المغلق القديم على الرغم من أنه مقتد للمياه، والتوجه نحو نظام المفتوح الذي نجم عنه استهلاك كميات كبيرة من المياه والإسراف في ذلك مما تسبب في مشكل آخر زاد من معاناة الغيطان وهو مشكل غور المياه وهي الظاهرة العكسية لمشكلة صعود المياه.

VI- آفاق النشاط الزراعي في الإقليم بين إرادة الفلاح وإرادة الدولة

اعتمدت الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا سياسات متعددة ومتغيرة وفقا لما تفرضه بعض العوامل السياسية الاقتصادية والاجتماعية، ويبدو التحول مقرونا بالنظم السياسية في الجزائر.

فعلى الرغم من أن المعلن دوما هو زيادة المساحات الزراعية لزيادة الإنتاج وتحقيق الاكتفاء للتخلص من التبعية للخارج إلا أنه وبعد أكثر من خمس عقود مازال الاقتصاد الجزائري لم يحقق المنشود، على الغرم من الانتقال لاقتصاد السوق والتخلي عن الاشتراكية كخيار، إلا أن قطاع المحروقات بقي هو المحرك الرئيسي لمسار التنمية بالجزائر، فإن ارتفعت أسعار النفط في الأسواق العالمية انتعش مسار التنمية، وان ضربت الأزمة امتدت آثارها لكل القطاعات من دون استثناء.

والأمر نفسه بالنسبة للإقليم الذي يعتبر جزءا من الوطن، والذي استفاد من مختلف البرامج التنموية خصوصا بعد ترقيتها لولاية سنة 1984، وكانت الاستفادة أكبر بداية سنة 1999، ويظهر ذلك جليا في الميدان، لاسيما في القطاع الفلاحي، حيث أنه بالرغم أن المشاريع المدعومة من طرف الدولة هي نفسها في عديد الولايات خصوصا مناطق السهوب والمناطق الجنوبية، إلا أن آثارها بسوف أكبر في ميدان الزراعة، ويتجلى ذلك في حجم مساهمة القطاع الزراعي في تغطية

حاجيات الكثير من الولايات بالمنتجات الزراعية خصوصا محصول البطاطا الذي وصل إنتاج المنطقة لـ 4/1 المنتوج الوطني[16].

VI-1 إرادة الفلاح:

إن التأمل في واقع النشاط الزراعي بالإقليم يدرك حجم التحديات والصعاب التي استطاع الفلاح بسوف أن يروضها لصالحه، وقد عبر الكثير من الخبراء الذين زاروا المنطقة في إطار البحث العلمي أو الأنشطة التجارية بانبهارهم الشديد لما رأوا عليه واقع الفلاحة عموما، فكيف لفلاحين وما يملكون من إمكانيات مادية ومؤهلات علمية بسيطة في كثير من الحالات، أن يخلقوا مجالا فلاحيا يقع وسط العرق الشرقي، وفي منطقة صحراوية، وبمؤهلات ضعيفة، والعامل الوحيد الذي جعلوه ركيزة كل مجهودهم هو الماء الذي يعتبر أصل المشكل في الإقليم وقد عبر عن ذلك (Marc Cote) بمقاله وادي سوف مريضة بكثرة مياهها[17]، فطوعوا المياه لصالحهم ورسموا مظهرا فلاحيا مشابها لذلك الذي صنعه الأمريكيون في صحراء كاليفورنيا بإمكانيات بشرية ومادية لا تقارن بما هو موجود بسوف.

هذا المظهر المتنوع من حيث المنتوج والمتباين من حيث المساحات، حيث أن المتحكم الأساسي في التوجه العام للأنماط الزراعية هو السوق، وهو من وجهة نظر اقتصادية أمر مقبول في حال تم التحكم في مختلف الظروف، أما في حال الفائض الكبير، سيواجه الفلاحون مصيرهم لوحدهم في حال انهارت الأسعار في غياب آليات للتوزيع وخاصة التصدير كحل لفائض الإنتاج.

وبالرغم مما سبق ألا أن الفلاحين وسعوا في المساحات، ولا زالوا مستثمرين في هذا التوجه، بإمكانياتهم الخاصة في تسوية الأراضي وتكلفتها المرتفعة، وكذا بإيصال الكهرباء واستعمال المولدات الكهربائية التي تم معاينتها ميدانيا في مناطق لا تبعد عن المناطق العمرانية سوى لمساحات لا تتجاوز 30 كلم (في المنطقة الواقعة بين بلدية النخلة ودوار الماء) وإنشاء مسالك فلاحية بالتعاون بين مستغلي الأراضي هو تحدي الفلاحين في منطقة سوف، فكيف رافقت الدولة وإداراتها لواقع القطاع في مثل هذه المناطق.

VI-2 إرادة الدولة:

لم تدخر الدولة جهدا في الارتقاء بالقطاع الزراعي في هذه المنطقة الصحراوية، لكن مهما يكن من أمر فإن إمكانية إيصال الكهرباء والمسالك الفلاحية لكامل الإقليم أمر مستحيل في المدى القريب والمتوسط، لأن ذلك يتطلب إمكانيات ضخمة لا تقوى السلطات المحلية توفيرها خصوصا مع التراجع الكبير في حجم الأموال المرصودة بعد انخفاض أسعار النفط بداية من سنة 2014.

وقامت الدولة من جهة أخرى بتقديم الدعم للفلاحين من خلال عديد برامج الدعم، التي واجهتها صعوبات في أرض الواقع والمشكل التعويضي الأول هو الملكية وتسوية وضعية العقار الفلاحي، الذي لم تمكن من توسيع عمليات الدعم لتشمل الكثير من الفلاحين الحقيقيين.

وفي جانب آخر رافقت الدولة عن طريق غرفة الفلاحة بالولاية الفلاحين من خلال التشجيع على خلق شعب خاصة بكل منتوج فلاحين كشعبة البطاطا وشعبة الطماطم، وهو أمر يسهل من عملية التواصل والإرشاد الفلاحي، والقيام بنشاطات توعوية للفلاحين وكذا التعريف بمنتجاتهم بالمعارض الدورية التي تقام لهذا الغرض، بدعم مباشر في السلطات المركزية والمحلية وباشتراك كل الفاعلين في القطاع.

VI-3 الآفاق المستقبلية:

إن مستقبل الزراعة في سوف لن يكون سوى بمرافقة الدولة للفلاحين، فإرادة الفلاح لوحدها غير كافية، لذا وجب أن يكون تدخل الدولة من خلال الآليات التالية والتي نراها ضرورية للمحافظة على ما تحقق، وجعل القطاع الزراعي كعامل دفع أمامي لعجلة التنمية في وقت كثر المنادون إلى خلق بدائل لقطاع المحروقات الذي بقي هو المحرك لمسار الاقتصاد الجزائر الاستقلال إلى يومنا هذا.

VI-3-1 تعزيز دور الدولة في تنظيم القطاع بالإقليم

إن تنظيم القطاع الزراعي أمر صعب التحقيق لعدة أسباب أهمها:

- الاستحواذ على الأراضي الزراعية بدون حق ليتحول المعتدون بعد سنوات إلى مطالبين بالحصول على ملكيات الأراضي.

- عدم وجود رزنامة محدد لتواريخ بداية البذر وتواريخ جني المحاصيل بمعنى غياب تام للرقابة.

- انتشار ظاهرة تأجير الأراضي الزراعية بهدف تحقيق الربح السهل.

- عدم وجود إحصائيات دقيقة للمساحات والإنتاج والمحاصيل على كامل الإقليم وفي كل بلدية من بلديات الإقليم.

- عدم قدرة الفلاح السوفي على التحكم في تكاليف الإنتاج وتقليصها، بسبب غياب دور المرافق الأولية من الدولة في بدايات الإنتاج وتحضير الأرض.

- غياب الرقابة الصارمة لنوعيات البذور المستوردة من طرف المخابر المختصة، مثلما حدث مع بذور البطاطا المستوردة من فرنسا والتي ثبت عدم صلاحيتها للاستهلاك البشري بداية 18 2016.

– صعوبة تسويق وحفظ المحاصيل الفائضة في ظل عدم قدرة غرف التبريد تغطية هذا الفائض وصعوبة تصديره للخارج بسبب الإجراءات المعقدة.

– غياب ثقافة التصدير لدى الفلاحين.

كل هذه العوامل تحد أمام الدولة لتنمية وترقية القطاع الزراعي.

VI-3-2 الاستدامة في النشاط الزراعي بالإقليم:

استطاع الفلاحون بالإقليم تحقيق نتائج إيجابية، وتجاوزوا الكثير من الصعاب، وأجدوا حلولا لتحديات الإنتاج وحماية المنتجات لكن في المقابل هناك عناصر أخرى أهملت وساهمت في تردي الوضع البيئي وحماية مخزون المياه، في غياب نصوص وتشريعات متعلقة بحماية البيئة في المجال الزراعي والإقليم يظهر عدم احترام شروط الاستدامة في العناصر التالية.

أ- استهلاك المياه: كان النظام الزراعي القديم مغلقا ومحافظا على المياه، حيث أن استهلاك المياه لا يكون باستعمال السقي، وترك النخيل تستهلك حاجتها، والزراعة البيئية لطابعها المعيشي ليست مبذرة للمياه على الرغم من طريقة السقي المعتمدة بالغمر لكن تحكم المساحات الصغيرة جدا فالاستهلاك قليل مقارنة بما هو موجود في وقتنا الحلي، حيث اعتمدت طرق سقي مبذرة للمياه خصوصا الرش المحوري والغمر بالسلبية للمساحات المسقية من البطيخ والتبغ وحتى الفول السوداني.

ب-حماية البيئة: كما هو معروف فإن الأسمدة العضوية المستعملة في تحسين مردود المنتجات الزراعية غير خاضع لرقابة الدولة، وعملية التحكم في العملية لم تتم بعد، وطرق جلبها وبيعها يكون في ظروف غير ملائمة، وساهمت في انتشار عديد الأمراض والروائح الكريهة في محيط المناطق العمرانية وهو أمر لا مناص من إيجاد حلول عملية له، ولتحقيق التنمية المستدامة في الزراعة بالإقليم وجب:

• استشراف المساحات وزيادة المحصول:وجب وضع تصور علمي دقيق بالاعتماد على عدة عوامل، أهمها المحاصيل المنتجة محليا، وكل ما يتعلق بتطوير الأصناف وتحسين إنتاجها، عن طريق الاستثمار في هذا الجانب، واشتراك الجامعة والمختصين كطرف أساسي في هذه المعادلة بهدف مضاعفة الإنتاج بنفس الموارد المتاحة، أي أن الهدف هو إيجاد نظام إنتاج مستديم بيئيا، وإدارة رشيدة للموارد المتاحة.

• التصدير كبديل لتحقيق التنوع الاقتصادي وامتصاص فائض الإنتاج:

مع الإشارة إلى وجود شراكة مع الإتحاد الأوروبي[19] ولم ينم التصدير بسبب عوائق كالتالي:

– الإجراءات الإدارية والبيروقراطية لتصدير المنتجات الفلاحية نحو الخارج.

فمثلا تصدير البطاطا لبعض الدول الأسيوية عن طريق البحر يستغرق أكثر من 40 يوما وهي فترة كافية لتلف المنتوج، وتصديره عن طريق الجو تكون كلفته عالية جدا.

- عدم معرفة الفلاحين بثقافة التصدير والأسواق المستهدفة.
- غياب الخبرة والتخوف من المنافسة الخارجية.
- غياب ثقافة الجودة خصوصا أن بعض الدول تشترط تفاصيل دقيقة فيما يتعلق بالتعليب والتصبير وكذا المواد الأولية المستغلة.
- منافسة بعض المنتجات للدول المجاورة مثل دقلة نور التونسية التي حصلت على دمغة واعتراف من الجانب الأوروبي وتعتبر تونس أول مصدر في العالم لهذا المنتوج[20].

إن تحقيق فوائض الإنتاج في المحاصيل الزراعية في ظل وجود منافسة داخلية مع ولايات أخرى سيجعل من تحقيق الاكتفاء امرأ ممكنا لكن في المقابل الربحية المادية أمرا مستبعدا خصوصا في ظل عدم التحكم الجيد في التكاليف في المنطقة على الأقل.

وتعتبر المنتجات الزراعية بالإقليم ذات جودة طبيعية ولم تدخل عليها تعديلات جينية.

• استشراف الزيادة السكانية:تقدير الزيادة في تعداد السكان وتحديد حاجياتهم من المنتجات الزراعية على المديين المتوسط والبعيد إضافة إلى مراقبة تحركهم ،تنقلهم وهجرتهم من الريف إلى المدينة وكذلك المستوى المعيشي لهم.

• الحفاظ على الموارد الطبيعية:وتتمثل أساسا في الأرض والماء وذلك بمعرفة استنزاف هذه الموارد وأخذ ما تحتاجه الساكنة مع الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة، مع الأخذ بعين الاعتبار ما يستنزف عن طريق العوامل الطبيعية كالتعرية ونضوب المياه نتيجة استهلاك المياه الجوفية المتزايدة

الخاتمة

في السنوات الأخيرة استطاع إقليم سوف أن يكون رقما مهما في معادلة الإنتاج الزراعي على المستوى الوطني، بفضل إرادة الفلاحين أولا وثانيا بفضل دعم الدولة وجهودها، فقبل التسعينيات لم يكن يعرف عن الإقليم الاكتفاء الذاتي في المنتجات الزراعية، وبعد التحول في النظام الزراعي والانتقال للنظام المفتوح تضاعفت المساحات الزراعية المستغلة لتصل إلى 90.000 هكتار وحوالي 70% تستغل في إنتاجها محصول البطاطا الذي بقيت تكاليف إنتاجه كبيرة، وجعلت الفلاحين يفضلون البطاطا المحصول المتأخرة عن الموسمية في ظل قلة المنافسة من بقية الولايات المشهورة بزراعة هذا المحصول، واستطاعت المنطقة أن تغطي 21% من الإنتاج الوطني منه، ولم يتوقف الإنتاج الزراعي على البطاطا بل تعداه لعدة منتوجات أخرى

واحتل بها الإقليم مراتب متقدمة على المستوى الوطني هي دليل على قدرة الفلاحين على التنويع الذي يعتبر مؤشر على تحقيق التميز والنجاح إذا استطاعت الدولة موافقة هذا النجاح يتجاوز الكثير من الصعاب العواقب التي يحتاجها الفلاحون لوحدهم في كثير الحالات سواء تعلق الأمر بالمعيقات الطبيعة أو الإدارية، وهذا لا يتأتى إلا بتدخل الدولة واشراك مختلف المتدخلين (الفلاح، الدولة، البحث) لتنظيم هذا القطاع الذي يحكمه السوق فقط أي أن عاملي الربح والخسارة هما الفيصل في التوسع أو التخلي عن النشاط الزراعي برمته.

وللحفاظ على ما تحقق من نتائج في الواقع لابد من تحقيق شروط الاستدامة خاصة ما تعلق بتحقيق أهداف التنمية المستديمة بحماية البيئة وضمان حق الأجيال القادمة في الثروة والانتفاع بخيرات البلاد.

ـ الهوامش والإحالات:

[1] إقليم سوف: و يقع بالجنوب الشرقي من العاصمة الجزائر على مسافة 650 كلم تقريبا، و هو المنطقة الوحيدة التي تتواجد بعمق العرق الشرقي(أكثر من 100 كلم)، يحده شمالا إقليم شط ملغيغ بوادي ريغ و إقليم الرعي دوار الماء و الطالب العربي و شرقا الجمهورية التونسية و امتداد العرق الشرقي، و جنوبا امتداد العرق الشرقي، و غربا وادي ريغ.

[2] الغيطان مفردها غوط وهي تعني المنخفض الواسع يتراوح عمقه بين 10-15 متر وزراعة النخيل تكون قريبة من مستوى الماء

[3] تغزوت بلدية تقع شمال الإقليم على مسافة 15 كلم من بلدية الوادي و تشتهر بها منطقة بقوزة الفلاحية .

[4] أنظر Said Akroune et autres: Inventaire des différents cultivars de palmier dattier (Phoenix dactylifera L.) des régions de Oued-Righ et de Oued-Souf (Algérie); Revue Sècheresse,volume 18 n 2,Avril-Mai-Juin 2007, p-p.135-42

[5] Salim Khechana, El Fadhel Derradji: Management of Water Resources in a Hyper-Arid Area:Strategy and Issues (Case of Oued-Souf Valley-South Eastern of Algeria), Journal of Water Resource and Protection, 2012, p:922.

[6] The world bank ,World development report2008,Agriculture for development ,p 2.

[7] البوفروة أو عنكبوت الغبار مرض يصيب النخيل تتسبب فيه حشرة طفيلية تفتك بأشجار النخيل المثمرة

[8] تم الحصول على المعلومات مباشرة من المكلفين بتسيير المزرعة.

[9] http://www.elkhabar.com/press/article/97544 بتاريخ 15 ماي 2017 على الساعة 23.15

[10]. احصائيات مديرية التشغيل، ولاية الوادي، 2015.

[11] Ministere de l'agriculture et du développement rural et de la pêche ; La politique de renouveau agricole et rural en Algérie ,Novembre 2010, p:06

12مخزومي لطفي, أثار السياسة الحكومية على القطاع الزراعي في بناء نموذج تكثيف محصولي مستدام بمنطقة وادي سوف، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة بحيى فارس، المدية، 2015-2016، ص 144.

[13] http://www.minagri.dz/Reunions_des_Cadres/Reunion_des_cadres_02_06_2016/P

بتاريخ 14 ماي 2017 على الساعة 13.30. oles_agricoles.pdf

[14] الأمر رقم 02-08 بتاريخ 24 جويلية 2008، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2008.

[15] بتاريخ 17 ماي 2017 على الساعة 14.55. http://datepalm-ksu.org/index.php?page_id=182

[16] http://www.minagri.dz/Reunions_des_Cadres/Reunion_des_cadres_02_06_2016/Poles_agricoles.pdf. مرجع سابق بتاريخ 17 ماي 2017. على الساعة 15.00.

[17] انظر Marc Cote :Des Oasis malades de trop d'eau:Revue Sechersse vol9-2 ,p-p:81-76,

[18] جريدة النهار الجديد بتاريخ 22/02/2016

[19] انظر Council of the european union Council Decision on the signing, on behalf of the European Euro-Mediterranean Agreement establishing an Association between the European Community and its Member States, of the part, and the People's Democratic Republic of Algeria, of the other part .

[20] http://ar.leaders.com.tn/article/1385 بتاريخ 10 أفريل 2017 على الساعة 15.20.

Contribution of the agricultural sector to economic development Case Study of souf Region

Ammar MOUSTEFAOUI*

Abstract:

As a developing country, Algeria aspires to achieve economic development. By providing the various conditions that help the agricultural sector as a vital sector, that can meet the country's growing needs of agricultural products, and avoid the specter of food dependency abroad, not that only but achieve the economic diversification. The region of Oued "Souf" in the south has undergone a major transformation in this sector where we can consider it a successful model.

Key Words : Region, agricultural sector, Oued Souf, economic development

* Faculty of Economics, Business and Management Sciences - University of El-oued – Algeria.